لقاعدة النظام الاجتماعية . اي بهدف التقليل ، ما امكن ، من الطابع العشوائي الذي يفرضه الملك ، كموجه وموازن بين اجنحة السلطة ، في تحديد الوجهة السياسية للبلاد ، الامر الذي يجعل طموحات التل مهددة فعلا بالسقوط في الظلام ، بمجرد ان يطرأ اي تناقض مع الملك ، وتذهب « الارادة الملكية السامية » للبحث عن رجل منفذ ، اكثر طواعية ، ليصعد مجددا الى النور(٦).

وكما نعرف ، فان هذا المشروع لم ير النور قط، وبوسعنا ان نتصور ان ما طوى اطروحة الاحزاب ، هو بالذات الهاجس الذي كان يتخوف منه وصفي التل : « الارادة الملكية السامية » التي لا يمكن ان تتوافق دوما وابدا مع منظور وصفي التل السياسي وبرنامجه، نفوذ القوى والفئات الاخرى في قاعدة النظام ، خضوع النظام لضغوط التحولات الجماهيرية في المنطقة العربية وانعكاساتها على البلاد ، مما يتطلب الانحناء للعواصف السياسية ، لا مجابهتها . ان ما يمكن اضافته ، هو ان القوى والشرائح التي اطلق وصفي التل شهيتها بحكومته الاولى « حكومة الشباب » من اجل حصص اكبر في السلطة ، ومن اجل اقرار نهج مؤات لمصالحها ، كانت **جنينية سياسيا** ، ولم تجد الفرصة لتميز نفسها بشكل اكثر نضجا ، كما لم تجد الشجاعة لتقدم رموزا اخرى بقوة شكيمة رمزها الاول وصلافته . وبكلمة اخرى لم تع ، هذه الفئات والشرائح مصالحها كليا بصورة اكثر تجانسا وتمايزا بما يكفل لها طرح نفسها كقوة سياسية يحسب حسابها . ولعل اكثر محاولاتها هذه نموذجية ، نجده في السؤال الخجول الذي قدمته مجلة « الاثنين » في منتصف الستينات عن غياب السياسيين الشبان في الحكومات المتعاقبة على البلاد .

[٤]

ان التعديل والتنقيح الذي اجراه وصفي التل ، بطرحه مشروع التنظيم السياسي الموحد بدلا من اطروحة الاحزاب المتعددة ، لم يكن مجرد تكيف مع ظروف ما بعد معارك ايلول، وان كان الاتحاد الوطني قد حمل في بنيته التنظيمية والسياسية ملامح هذه الظروف . ولذلك يمكن ان نلاحظ ان الانقسام العمودي الذي شق المجتمع ، بصورة اقليمية ، وانعكاس هذا الانقسام على قاعدة النظام الاجتماعية ، كان يعبر بهذه الدرجة او تلك عن تناقضات طبقية ، وتناقضات في المصالح بين الشرائح التي تنتمي الى ذات الطبقة . والذي له صلة بتفاوت التطور بين سكان الضفتين ، وتوزع ادوارهما الانتاجية . ذلك ان قاعدة النظام الاجتماعية والمكونة من تحالف طبقي بين البرجوازية الكبيرة (ذات الصبغة التجارية الغالبة) والملاك العقاريين والبرجوازية الادارية (البيروقراطية) في الدولة والجيش والزعامات العشائرية ، قد انقسمت ، في فترة تنامي الصراع بين النظام والمقاومة ، على نفسها . واتخذ هذا الانقسام دلالته السياسية الواضحة في عدم اتفاق اطراف النظام على نمط المجابهة مع المقاومة . وكان ثمة خياران امام النظام ، مجابهة اردنية سياسية مع المقاومة ، تكون جزءا من المجابهة السياسية العربية من اجل الوصول الى تسوية بعيد مبادرة روجرز ، أم مجابهة مسلحة لا تنتظر التسوية ، بل تكون التصفية خطوة على طريقها . وهكذا فان قاعدة النظام انقسمت على ارضية التسوية بين هذين النمطين من المواجهة(٧). لقد اخذ هذا الانقسام طابعه العياني الملموس في الايام الاخيرة من حكومة عبدالمنعم الرفاعي ، التي شهدت تصعيدا منظما للتوتر في عمان ، وتحركات عسكرية شاملة حول محاور العاصمة . واخيرا اقالة حكومة الرفاعي وقيام الحكومة العسكرية ، التي عبرت عن تغلب الاطراف المتشددة في النظام باتجاه حسم الصراع مع المقاومة عسكريا .

[٥]

ان هذا الانقسام ، الذي اخذ شكلا اقليميا ، له مقدماته بظهور تناقضات ما بين جناحي